# الاستنزاف العشوائي للمياه مشكلة تنذر بالخطر!!

## ❑ أسباب التفاقم .. الحفر العشوائي للآبار - عدم الإلتزام بقانون المياه .. قصور الوعي

## ❑ وزارة المياه والبيئة وزعت شبكات ري حديثة على ١٤ محافظة وبكلفة أكثر من مليار للتقليل من استنزاف المياه

تحقيق/عبدالواسع الحمدي

□ .. مشكلة الحفر العشوائي للمياه الجوفية واحدة من الاشكاليات التي تهم المجتمع ككل وخاصة أجيال المستقبل الذين من الممكن أن يأتوا بعد ١٥ عاما على الأكثر وهم في حالة بحث دائم عن قطرة الماء .. فيما تظل عملية تشييد السدود والحواجز المائية التي تقام هنا وهناك واحدة من المعالجات المؤقتة وليست حلا للمشكلة كما يفكر البعض.

الاحصائيات توضح أن العجز المائي يبلغ حوالي مليار متر مكعب سنويا وأن اليمن تعد واحدة من افقر بلدان العالم مائيا.

وتشير احصائيات رسمية إلى أن مقدار ما يحصل عليه الفرد اليمني من المياه هو الأقل على مستوى العالم وأكدت منظمات دولية أن العاصمة اليمنية مهددة بنضوب المياه كأول عاصمة على مستوى العالم.

ويقول الدكتور/ محمد ابراهيم الحمدي وكيل وزارة المياه أن وضع المياه في اليمن يمكن وصفه بأنه حياة أو موت.

◄ هذه الحيثيات المخيفة لوضع المياه في بلادنا تجعل الجميع على حافة الهاوية مع نضوب المياه وتتكون لدينا صورة قاتمة لمستقبل المياه فيما يظل نزيف الحفر العشوائي للآبار في استمرارية دائمة غير مبالين بخطورة وحجم المشكلة..

فما هي أسباب زيادة الحفر العشوائي للآبار .. وما هي الاجراءات التي تتخذها الجهات المسؤولة للحد من المشكلة .. وهل توجد ضوابط واجراءات تنظم ذلك .. وماهي المعالجات والحلول؟..

الدكتور محمد ابراهيم الحمدي وكيل وزارة المياه كشف أن في اليمن عددا هائلا من الآبار التي تم حفرها عشوائيا وقال: إن الاحصاء الزراعي الأخير يتناول ٢٢٥ ألف بئر موجودة داخل انحاء الجمهورية.

وأن داخل منطقة حوض صنعاء فقط قرابة ١٦ ألف بئر معظمها تم حفرها عشوائيا ودون أن يتم الترخيص لها في حين أن قانون المياه ينص على أن كل عملية حفر لابد أن يسبقها الحصول على ترخيص سواء ترخيص لمنفذي الحفر أو من يرغبون في ذلك.

ومؤخرا صدر قرار مجلس الوزراء ينص على تحديد حركة الحفارات بمعنى أن تعرف الجهات المختصة أين يذهب الحفار وأي المناطق يحفر فيها وما إلى ذلك..

### أسماء..

● وزارة المياه قامت مؤخرا بنشر قائمة لبعض الاسماء المخالفين والذين يقومون بحفر آبار دون تراخيص في حملة إعلامية قال عنها الدكتور محمد ابراهيم بانها ستستمر بين الحين والآخر رغم أن نشر الاسماء في الصحف يخلق نوعا من الاشكال لكن هذا مقابل مصلحة للبلد كما يقول الدكتور محمد داعيا جميع اصحاب الحفارات للإلتزام بالقانون وأن يذهبوا إلى الجهة المخولة بذلك وهي الهيئة العامة للموارد المائية لإخراج تراخيص للحفر إذا كان هذا ممكنا لانه في أحيان كثيرة حفر بئر يؤثر على البئر المجاورة.

### سبب قوي للحفر

● من يحق له حفر بئر مائي ؟ طرحنا هذا السؤال على الدكتور محمد فأجاب بانه يفترض أو يجب أن يكون هناك سبب قوي للحفر وهناك أولوية أيضا في هذا الموضوع وقد حدد القانون بأن أولوية الشرب تطغى على جميع الاستخدامات الأخرى وبالتالي إذا كان هناك منطقة حرجة يمكن أن يعطى ترخيص لحفر بئر للشرب ولكن يمنع ان يحفر لغرض الزراعة أو الري إذا كان الوضع لايتحمل حفر بئرين في منطقة واحدة.. ويضيف هناك أولوية واضحة حددها القانون وتوجد معايير واضحة تنظم ذلك، فمثلا حوض صنعاء .. صدر قرار من مجلس الوزراء باعتبار منطقة الحوض منطقة حجر مائي يعني أنه يمنع حفر أي بئر في حوض صنعاء لأنه لا يتحمل استنزاف المياه وهو يشكل خطورة أيضا على مستقبل الحوض لذلك يمنع أي حفر جديد في تلك المنطقة ولكن منطقة الحوض فقط تقع في ٣٢٠٠ كيلومتر وهذه المساحة الكبيرة تسبب لنا مشكلة في عدم القدرة على مراقبتها كلها لمعرفة من يحفر أولا داخل الحوض لذلك تحتاج إلى تدخل كافة الجهات من عملية الرقابة مثل المجالس المحلية – وزارة الداخلية وغيرها.. لأن تنفيذ القانون وخاصة فيما يتعلق بحوض صنعاء صعب نوعا ما..

وبالتالي نقول دائما في وزارة المياه بأن مشكلة المياه ليست مشكلة وزارة المياه فقط وإنما مشكلة الجميع ، يجب أن نتعاون كلنا لحلها من أعلى هرم الدولة إلى أصغر وحدة في الدولة..

□ د. محمد إبراهيم الحمدي

### تطبيق القانون

● أما عن الحلول المقترحة للحد من الحفر العشوائي يقول عنها الدكتور محمد أن تطبيق القانون بعدم الحفر الجديد هو الحل إلا في الحالات الحرجة فقط يتم الحفر..

فالحفر العشوائي فيه ضرر على المجتمع والبلد بشكل كامل لأن المياه التي نستنزفها أو نضخها اليوم هي من مخزون سيقل على أولادنا في المستقبل فيجب أن نراعي أولادنا والمستقبل من خلال الحد من الحفر العشوائي.

وقال: إن كفاءة الري لاتتعدى ٤٠٪ بمعنى أن ٦٠٪ من مياه الزراعة تذهب هباء منثورا فالأجدر بنا قبل أن نحفر آبارا جديدة أن نحسن من استخدام المياه من الآن ونرشد منها ونستفيد من التكنولوجيا الحديثة مثل الري بالتنقيط بدلا من الري بالرش..

وتحدث الدكتور محمد حول عملية ترشيد المياه التي كانت مستهدفة في عهد الاجداد حيث كان المزارعون في السابق يروون المحاصيل في الليل منذ بداية دخول المغرب وحتى الفجر أما الآن فالسقاية في المزارع تتم في النهار إلى جانب الاستخدامات الأخرى مما يصنع عدم توازن أو ترشيد في استخدام المياه..

ويختتم كلامه بالقول بانه يجب أن نهتم بمسألة توفير المياه ويجب أن يعرف الجميع أن الماء غال وليس غاليا في قيمته المادية ولكن غلاه في ندرته .. لانه بعد أن ينتهي المصدر المائي سيلجأ الناس للهجرة من مكان إلى آخر بحثا عن المياه ومن يستطيع العيش في منطقة لايوجد فيها مياه؟..

□ محمد حرمل

□ سليمان عبدالقادر عواجي

### الاحواض المتدهورة

● كيف يتم الحفاظ على المياه من الاستنزاف العشوائي .. وماهي المعايير التي تعطى لحفر آبار مياه؟.. هذا السؤال طرحناه على المختصين في الهيئة العامة للموارد المائية فهي المناط بها دور الرقابة والتفتيش وضبط المخالفين لشروط ومعايير الحفر للآبار الارتوازية .

الهيئة قامت مؤخرا بالتوقف مؤقتا عن إعطاء التراخيص بحيث تعيد ترتيب أوراقها في هذا الجانب فقامت بتحديد استمارات لطالبي الحفر حددت فيها شروط وضوابط الحفر.

إلا أن الضوابط لا يلتزم بها كثير من أصحاب الحفارات في هذا الجانب كما يقول الاخ محمد علي حنش الذي التقيناه في الهيئة يتابع استخراج ترخيص لحفر بئر في منطقة عيال عبدالله بارحب محافظة صنعاء وأشار إلى خطورة ذلك فبعض أصحاب الحفارات هم الذين يقومون بتسيير المهندسين أو المراقبين كما يشاءون ولايكون هناك التزام بالشروط أو المعايير .. ناهيك عن الخسائر التي يتكبدها أصحاب المنطقة التي يأتي إليها الحفار إذ تتكفل المنطقة أو القرية باطعام العاملين على الحفار بافخر أنواع الطعام والقات وأحيانا يستمر ذلك شهرين.. والنتيجة في بعض الاحيان أنه لايوجد في هذه المنطقة مياه.

وقال بأن كثيراً من القرى في ارحب بالذات لاتوجد فيها آبار كافية..

فمثلا (غيول الجارد) إحدى العيون المائية التي كانت تخرج ماء حارا يوميا كان يستفيد منها أهل المنطقة والمناطق المجاورة بالشرب والزراعة.. الآن ذلك السد أصبح شبه ناشف بسبب الآبار العشوائية التي حفرت من حوله والاطماع التي جعلت عددا من أصحاب الحفارات يقومون بالحفر لسحب مياه (الجارد) إليهم..

وفي النهاية حدوث مزيد من الحفر وقلة مياه الجارد بشكل لافت حتى صارت المنطقة التي حولها والتي استفادت لسنوات تزيد عن عشر سنوات من مياه (عيون الجارد) كما يطلق عليها صاروا يبحثون عن الماء ولأن منطقة مياه الجارد واحدة من المناطق التي تقع داخل حوض صنعاء فذلك يؤكد الدليل القاطع أن منطقة الحوض مهددة بالجفاف ..

على صعيد ليس بعيدا عن الموضوع يوضح الاخ محمد قائد حارث مدير الشؤون الزراعية بمكتب زراعة الامانة بأنه توجد منطقة اسمها (الرما) بالقبيط بالضالع مهددة بالتصحر ويباع فيها الـ٢٠ لتر ماء بـ٧٠ ريالا وهذه المنطقة تعتبر من أكثر المناطق المهددة بالتصحر وقد وعد المركز العربي للمناطق الجافة والأرض القاحلة بتمويل إعادة تاهيل المنطقة وحل مشكلة المياه من خلال عمل خزانات مائية ومدرجات زراعية كما أوفد المركز خبراء لليمن وتم إعداد كافة الدراسات وعمل برنامج زمني مدته ٣٠ شهرا للتنفيذ ولكن لم يتم التنفيذ كون الدول التي ساهمت في دفع التزاماتها للمركز العربي لم تف بالتزاماتها ودفع تكاليف التنفيذ .. والمنطقة الآن تعاني الأمرين لعدم وجود المياه وتحول المناطق الزراعية فيها إلى شبه عراء.

□ محمد علي حنش

### الأحواض المستنزفة

● وفي دراسة أعدها قطاع السياسات المائية بالهيئة العامة للموارد المائية حول كيفية الحفاظ على المياه أوضحت عدد من الاجراءات اللازم اتخاذها للحد من تدهور الأحواض المستنزفة ومنها:

– منع أي شخص من حفر آبار جديدة أو بديلة للمياه لأي غرض كان في الجمهورية دون الحصول على رخصة حفر صادرة من الهيئة أو من يمثلها.

– على جميع مالكي الآبار ولمختلف الأغراض في الجمهورية تسجيل آبارهم لدى الهيئة أو من يمثلها في بقية المحافظات.

– يمنع مزاولة نشاط أعمال حفر آبار المياه مالم يكن مسجلا وحاصلا على ترخيص لمزاولة المهنة من الهيئة أو من يمثلها.

– تحديد الأولوية في استخدامات المياه الجوفية غير المتجددة بحيث يكون للشرب أولاً ثم للاستعمالات الأخرى.

ويؤكد المهندس سالم باشعيب رئيس الهيئة العامة للموارد المائية بأن مشكلة شحة المياه وتدهور الوضع المائي تشكل واحدة من أخطر التحديات التي تهدد مستقبل التنمية وهي أكبر من أن تتصور لحلها جهة بعينها مهما امتلكت من الامكانيات ولذلك مشكلة المياه يجب أن تكون تحت ادارة متكاملة للموارد المائية.

من جانبه يقول الاخ جمال عبدالباقي رئيس قطاع الرقابة بالهيئة بانه وجدت مخالفات كثيرة للحفر العشوائي وللحد من ذلك يتم توقيف إعطاء التراخيص لعمل الحفارات وعملت استمارات وضمانات بنكية بحيث لايحفر الحفار إلا بوجود ضمان بنكي وفي حالة مخالفته تقوم من خلال الضمان باجراء العقوبات عليه .. كما قمنا بعمل تعميم للجمارك بعدم دخول حفارات جديدة للحد من تزايد المشكلة.

### حوض صنعاء

● المهندس محمد حرمل مدير عام مشروع إدارة حوض صنعاء تحدث عن حجم المشكلة التي تواجه منطقة الحوض قدر أن الحوض متوقع أن ينضب خلال الـ(١٠ – ٢٠) سنة قادمة حيث أن عدد سكان الحوض يصلون إلى المليون نسمة فيما تبلغ مساحة الحوض ٣٢٠,٠٠٠ هكتار وتقدر الكمية المخزونة غير المتجددة بـ٢ – ٣ مليارات متر مكعب وأن كمية المياه الجوفية المستخدمة تقدر بحوالي ٢٥٠ مليون متر مكعب و٨٠٪ منها تستخدم في الزراعة (ثلثي هذه النسبة لري القات والعنب) بينما ٢٠٪ فقط تستخدم للشرب والصناعة.

مشيرا إلى أن كمية المياه المستخدمة والزائدة عن معدل التغذية تتراوح بين ١٣٠ – ١٧٠ مليون متر مكعب وأن كميات الضخ تزيد عن نسبة التغذية بمعدل ١٠٠٪ .. وهذه الحيثيات جميعها.. كما يقول المهندس حرمل جعلت التقديرات تشير إلى أن الحوض من المتوقع نضوبه خلال الـ(١٠ – ٢٠) سنة قادمة

### المعالجات

● وزارة الزراعة معنية أيضا بمواضيع المياه والاستنزاف العشوائي وفي هذا الجانب تقوم الادارة العامة للري والمنشآت المائية بالوزارة بعدد من المعالجات.

ويقول المهندس مطهر زيد مطهر مدير عام الري والمنشآت المائية أن بناء السدود واحدة من المعالجات المؤقتة لاستنزاف المياه وأن بناء السدود يعمل على تغذية المياه الجوفية وهو واحد من الاستفادات التي تقدمها السدود على المدى البعيد والمهمة الرئيسية للسدود هي الحصول على أكبر كمية من المياه السطحية وكذلك تعتبر الركيزة الرئيسية للبدء في الانطلاق نحو التحول إلى الري القائم على أسس علمية جديدة تهدف إلى الاستفادة من وحدة المتر المكعب وإدخال أنظمة الري الحديثة مستحيل أن تتحقق دون توفر مياه تحت يد المزارع أما المياه التي في السدود فهي الحقول أو الأداة للانطلاق صوب التحول بالمزارع إلى الري التحليلي المعمول به في أنظمة الري الحديثة.

وحاليا يجري العمل في تنفيذ ٢٧ مشروعا مائيا منها ٢١ سدا و٦ خزانات مائية فيما تم تنفيذ خلال العام الحالي نحو ١٣ مشروعا مائيا ١٢ منها سدود وواحد خزان مائي ويقول المهندس مطهر زيد مطهر أن الماء اليوم أصبح موضوعا للنقاش المثير ليس في بلادنا فحسب بل وعلى المستوى العالمي وهذا ما فرضته زيادة الطلب على المياه بفعل النمو السكاني وما يؤكده تلك الزيادة المتواصلة في النمو السكاني عالميا ومحليا .. أما مشكلة المياه في بلادنا فلها خصوصيتها نظرا لكون بلادنا تعتمد على مياه الأمطار والمياه الجوفية – والأخيرة- هي التي تشكل حجر الزاوية.

ويؤكد أن العقدين الماضيين شهدا عملية استنزاف للمياه الجوفية خاصة في مناطق الأحواض غير أن جانبا من الموضوع يجب أن يؤخذ في الاعتبار وذلك متعلق بمدى تأكيد نتائج الدراسات التي أجريت على هذه الأحواض إذ أنها كانت تشير إلى أن المتوقع هو حدوث أزمة وجفاف في حوض صنعاء عند حلول عام ٢٠١٠م وحتى يمكن الوصول إلى حلول حقيقية لذلك فيجب الارتكاز على الدراسات العلمية الواقعية الحقيقية وكذلك تحديث كافة البيانات والمعلومات ومعرفة مدى المطابقة بين الرؤية والتصور.

### صعوبات كثيرة

● الصعوبات التي تحول دون تحقيق الري المعقول وعدم الاستنزاف للمياه كثيرة عددها المهندس مطهر ومنها الافراط في الاستخدامات المائية وذلك نتيجة للقصور في الوعي لدى الناس باهمية المياه حيث المفهوم السائد والخاطئ لدى الغالبية بأن الماء مورد غير قابل للنضوب بالاضافة إلى عدم المحافظة على المياه وحمايتها من أخطار الملوثات الكيماوية مما يؤدي أيضا إلى تدني وتدهور نوعية المياه السطحية والجوفية نتيجة لعدم تفعيل الاجراءات القانونية المتعلقة بحماية البيئة من أخطار التلوث.

عندما سألنا المهندس مطهر حول بناء السدود وهل يساهم ذلك في الحفاظ على الثروة المائية من النضوب؟ أجاب بنعم .. تساهم في الحفاظ على الثروة المائية من النضوب عبر تغذية المياه الجوفية وكذا المياه السطحية والتي يستفاد منها في الزراعة وسد الاحتياجات السكانية والمعيشية للمزارعين المتواجدين في نطاق هذه السدود ويختتم القول بأن الماء واحد من الركائز المهمة للمياه ويحتاج تكاتف الجهات المختصة في وزارة المياه والزراعة وتعميق الوعي لدى المواطنين وبحسب ما قال بأن حل المشكلة تحتاج إلى قليل من الوقت وإلى المزيد من الوعي الذي لايصنعه التنظير والكلام وإنما المشاركة والتفاعل بين كافة الكيانات المؤسسية والاجتماعية.

### مصنع للري الحديث

● محمد بشير رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي من جانبه قال أن الاتحاد يساهم بفاعلية للتخفيف من الاستخدام العشوائي للمياه حيث يقوم بتوزيع شبكات ري حديثة تعمل بالتقطير للحفاظ على المياه.

وفي هذا المجال استطاع الاتحاد ممثلا بالجمعية العامة للري والمنشآت المائية أن يسهم في تنفيذ ٣٠ سدا ومنشاة مائية في تسع محافظات بكلفة بلغت مليارين وثلاثمائة مليون ريال وتنفيذ شبكات الري الحديثة على مساحة تبلغ ٧٨٨٤ هكتارا في ١٤ محافظة بكلفة مليار وسبعة وثلاثين مليون ريال إلى جانب تنفيذ مشاريع رائدة في مجال السدود والمنشآت المائية من قبل الجهات التعاونية ممثلة للجهد الشعبي في المحافظات بلغت ٤١ سدا ومنشاة مائية بكلفة قدرها ٦٠٠ مليون ريال بالاضافة إلى إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية المستقبلية وهي ٥٠ مشروعا اروائيا في مختلف المحافظات بالاضافة إلى مشروع انشاء مصنع مستلزمات الري الحديث وتحديث أنظمة الري وهذه كلها تساهم بفاعلية كبيرة في الاهتمام والحفاظ على المياه بشكل عام والحد من استنزافها فشبكات الري بالذات واحدة من المعالجات المتطورة التي تخدم المزارعين والزراعة بشكل عام وبجهد مائي قليل يؤدي الغرض بدلا من استنزاف المياه دون فائدة تذكر.

### الدراسات العلمية

● المنظمة العربية للتنمية الزراعية كان لها نصيب في إثراء الموضوع من كافة جوانبه وعرفنا رأي مكتب المنظمة في صنعاء يقوم بإعداد الدراسات البحثية اللازمة في ما يتعلق بالمياه واستقدام العديد من الخبراء لليمن لدراسة هذه المشكلة حيث أكد المهندس سليمان عواجي مدير مكتب المنظمة العربية للتنمية الزراعية بصنعاء أن المكتب قد أعد عددا من الدراسات المحلية في هذا الجانب للاستفادة منها ورسم الخطط والاستراتيجيات التي تتم على ضوء نتائج الابحاث والدراسات.

داعيا إلى ضرورة عمل دراسات علمية بحثية حول واقع مشكلة الاستنزاف العشوائي للمياه في بلادنا إضافة إلى الدراسات السابقة وبحيث تكون النتائج واقعية وحديثة كجزء من الحلول والمعالجات الممكنة لهدر واستنزاف المياه.

### دور الجمعيات

● علاقة ليست ببعيدة عن الموضوع وهي علاقة الجمعيات التعاونية الزراعية فيما يتعلق بمشاكل استنزاف المياه التقينا برئيس إحداها باعتبارها المشرف المباشر والتنفيذي على مجمل الموضوعات التي تمس المياه والمزارع..

المهندس محمد العزي رئيس جمعية عنس التعاونية الزراعية يقول: أن للجمعيات دوراً هاماً ورئيسياً في المشاركة في حل هذه المشكلة وإيجاد المعالجات اللازمة لذلك مثل توعية المواطنين بضرورة الالتزام بشروط الآبار الارتوازية منها المسافية المحددة بين الآبار لكي لا يتم اجهاد المياه الجوفية واستنزافها سريعا بالإضافة إلى الإشراف المباشر على المشروعات المائية الأخرى وبحيث تكون بحسب الدراسات المخطط لها مسبقاً كما يقوم في الجمعيات الزراعية بحث المزارعين على الاستخدام الأمثل للمياه والري بالتقطير ونقوم بتوفير عدد من شبكات الري الحديثة لهذا الغرض.

□ م/ محمد قائد حارث

### تعميق الوعي مطلوب

● ومن خلال الالتقاء بالمعنيين والمختصين في وزارتي المياه والزراعة تاكد لنا بأن مهمة تعميق الوعي وتنوير المواطنين بمخاطر استنزاف المياه شيء ضروري يحتاج التفاعل معه من قبل الوزارتين والمجتمع والحكومة ككل وانه يجب تضافر وتكاتف جميع الجهود لتحقيق الهدف المطلوب وحول هذا الجانب يفيد الدكتور منصور العاقل مدير عام الارشاد والإعلام الزراعي بوزارة الزراعة بأن وزارة الزراعة استحدثت إدارة عامة للارشاد والإعلام الزراعي مؤخرا بهدف تنشيط الدور التوعوي وتعميقه لدى المواطنين والمزارعين من خلال إقامة عدد من البرامج الإعلامية لهذا الغرض كما تقوم الإدارة العامة أيضا بإصدار صحيفة شهرية أيضا توعوية وتركز على مجمل الانشطة الزراعية وخاصة المواضيع المائية ولدى الإدارة خطة مستقبلية لتفعيل وتعميق الوعي من خلال التركيز على استخدام الري الحديث الذي سيساهم في التقليل من الاستنزاف للموارد وقال: إن الزراعة هي المستهلك الأول للمياه من خلال الري المستمر للمزروعات وأن الأحواض المائية بدأت تدق أجراس الإنذار وهبوط مستوى منسوب المياه في الآبار .

□ محمد بشير

### واجب ديني

● الحفاظ على المياه وعدم العبث بها أو استنزافها واجب اخلاقي ديني في نفس الوقت لذلك نجد أن الاسلام اهتم بنعمة الماء اهتماما كبيرا فالواجب على المسلم أن يحافظ على المياه حفاظا كبيرا وأن يقتصد في استخدامه واستعماله وعدم الاسراف في الاستهلاك مهما كثر الماء ومهما كانت الظروف والأحوال فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لاتسرف ولو كنت على نهر جار).

ويشير الشيخ حمود السعيدي وكيل وزارة الأوقاف والارشاد بأن كثيراً من الآيات القرآنية ذكرت أهمية الحفاظ على الماء مما يوجب علينا الامتثال للارشادات والتوجيهات والتركيز دائما بفضل هذه النعمة وما يترتب عليها من حياة هذه الأرض بما فيها من مخلوقات وكائنات ونباتات وأن هذه المياه هي التي تضمن لهذه المخلوقات استمرارها في العيش في هذه الحياة وأداء الحكمة والوظيفة التي خلقها الله لأجلها.

□ محمد العزي الحاج

### ختاما

● استنزاف المياه ليست مشكلة الجهات المعنية وحدها وإنما هي مشكلة المجتمع ككل ينبغي الوقوف أمامها بشفافية وحزم كاملين والحد من استنزاف المياه بنشر الوعي والعمل على زيادته بين المواطنين والمزارعين على وجه التحديد بالإضافة إلى وضع الضوابط اللازمة أمام أصحاب الحفارات التي تقوم بحفر الآبار الارتوازية مع تطبيق قانون المياه والتوجيهات الصادرة بهدف التقليل من استنزاف المياه .. يكفينا ما حدث في منطقة غيول الجارد بارحب محافظة صنعاء ومنطقة القبيطة في الضالع كنموذجين يؤكدان أن عملية نضوب المياه بدأت بالمنطقتين السابقتين ومن الممكن أن تتوسع المشكلة لتشمل مناطق أخرى حتى نصير في الأخير نهاجر من منطقة أو مدينة إلى أخرى بحثا عن المياه .. فهل تتحرك الجهات المختصة والحكومة بشكل عام لتتكاتف الجهود بهدف ايجاد سبل كفيلة بمنع مزيد من الاستنزاف العشوائي .. نتمنى ذلك..

---

## أشواق الأدب

عبدالكريم الخميسي

### وظيفة الأدب

■ من البدهيات المتفق عليها أن يكون للأدب «وظيفة» كأي شيء في هذه الحياة .. أي أن حقيقة «وجود» الشيء يرتبط جدلياً بضرورة «جدواه» .. بمعنى أن كل موجود في الوجود جزء منه والحياة –بكل أشكالها وألوانها وحركاتها وسكناتها– أهم مكونات الأدب.

● لذا يمكننا القول أن الأديب «إنسان» في عمومه «مبدع» في خصوصه .. وحين يتداخل العام بالخاص نجد الأديب يعبر عن «الآخر» من خلال «الذات» ولن يكون تعبيره صادقاً وفاعلاً ومؤثراً إلا إذا صدر عن تجربة «ذاتية» حقيقة لا مفتعلة ، ذلك أن الإبداع ليس عملاً جماعياً – هذا يكتب المقدمة ، والثاني يصوغ المدخل ، والثالث يضع الخاتمة – كما هو الحال في أي مصنع لتعليب الأسماك مثلاً وإنما هو عزف إنساني «منفرد» يقرأ الواقع بعين الفن ثم يصوغه بلغة الإبداع.

● نخلص من هذا إلى أن من أهم اهتمامات «النص» الأدبي أن يلبي «أشواق الناس» من تجربة المبدع «الذاتية» وليس من خارجها .. ولا يصح أن تتحول وظيفة «الأدب» إلى زنزانة «للأديب» بل ينبغي أن تكون هي مركبته الفضائية صوب آفاق جديدة من القيم الجمالية والأخلاقية لتحقيق التناغم الخلاق بين الفن والحياة.

● إذا كان الإبداع قد غادر جماهيريته من بوابة الغموض الفني فلا نريد له أن يعود إليها من بوابة الإثارة الجنسية أو التجديف الديني .. بل نتمنى عليه أن يتشبث بهوية «الريادية» التي يكمن فيها سر بقائه ، وأكيد خلوده.

ص. ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

---

## تأملات

محمد العريقي

### تنظيم الأسرة تنظيم للعقل

معاناة لاتنقطع.. وهموم ثقيلة.. المرتب والمكافآت والاضافي لايسد احتياجات ٨ اطفال بالإضافة إلى الأم والأب، أما الحكاية مع فواتير الهاتف والمياه والصرف الصحي والكهرباء.. يلوكها هذا الموظف المحدود الدخل مع المسؤولين المعنيين بالتحصيل بتلك الجهات كلما حجبت عن منزله الخدمة.. ويكون الرجاء والتعهد بخصم ما عليه على اقساط.

هذا الوضع سببه دخل محدود يلبي احتياجات نصف العدد من قوام الاسرة العشرة افراد.. وهذا الوضع هو سبب الدوشة وضعف التركيز عند هذا الموظف ، وهو سبب البلبلة والتشويش والهروب من مسؤولية المتابعة التربوية، ويصل الضرر إلى كرسي الوظيفة.. خمول ذهني توتر مستمر اشباح مزعجة.. تزعق باصواتها قرب اذنه.. «زيد.. وزيد.. وزيد» فيعبس ويتكور ويلوي حواجبه والمتابع عن بعد يعتقد أنه مصاب بالجنون بل انه يندمج في بعض الاحيان في رسم طريق للجنون للهروب من حياته.

● اذا كان العدد الكبير من المواليد لهذه الاسرة المحدودة الدخل وراء كل هذا الاضطراب والقلق الذي يعيشه الأب والأم وشعور الاطفال بالحرمان.. ووراء الخلل في قيم العمل واهتزاز اخلاقيات المجتمع.. والتمهيد للانفجار السكاني .. لماذا لاتضبط الاسرة اليمنية وضعها بما يتلاءم مع دخلها بقرار الاختيار بتحديد عدد الأبناء باثنين أو ثلاثة والزيادة حسب القدرة والامكانية المتاحة.. بطريقة تنظيم الاسرة التي تتفق مع التعاليم الدينية.. وليس تحديد النسل التي لايؤيدها احد.

فتنظيم الاسرة هو تنظيم لعقل الأب والأم ليتمكنا من القيام بمسؤولياتهما والمشاركة في رعاية شؤون الاسرة وللأبناء والبنات في الشعور بالحنان والاكتفاء بالحاجات الاساسية المادية والنفسية .. وللمجتمع عموما بنجاح خطط وبرامج التنمية والاستفادة من الموارد المتاحة للعدد المناسب .. عندها يبدع العقل وتزدهر الحياة ويطمئن الانسان .

ALariky @ Maktoob. Com